مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الاستعمار الأوربي لتوغولاند (1884-1960)

أ.م.د. هيثم محي طالب
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

التخصص العام للبحث: تاريخ حديث	التخصص الدقيق للبحث: تاريخ أفريقيا

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية: *توغولاند، الاستعمار، فرنسا، المانيا، بريطانيا، الاستقلال، غرب افريقيا.*

تكتب بخط *Times New Roman* بحجم *12* وخط *مائل*

المستخلص باللغة العربية:

كانت توغو من الدول الافريقية التي خضعت للاستعمار الأوربي منذ عام 1884، اذ سيطرة عليها المانيا لتفرض سياستها في الحكم المباشر من خلال فرض الضرائب والسخرة وغيرها من الإجراءات، استمرت توغولاند تحت الحكم الألماني حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، عندما وضعت تحت الحكم العسكري لدول الحلفاء، بعد نهاية الحرب تمت إدارة الجزء الغربي من المستعمرة من قبل بريطانيا، والجزء الشرقي من قبل فرنسا، بموجب مقررات مؤتمر باريس للسلام عام 1919 وتم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في عام 1922، اذ أصبحت توغولاند رسميًا منطقة انتداب تابعة لعصبة الأمم مقسمة لأغراض إدارية بين فرنسا وبريطانيا، أدى قرار التقسيم الى استياء شعبي واسع، لتبدأ مرحلة جديدة من المقاومة الرافضة لتقسيم البلاد، وتدعو الى إعادة توحيدها، قابلها تصدي استعماري، الامر الذي عزز النضوج الفكري والوطني وظهرت شخصيات سياسية وطنية ناهضت الاستعمار، صاحبها ظهور أحزاب سياسية طالبت بالوحدة بين شطري توغولاند والاستقلال، ادمجت توغولاند البريطانية بمستعمرة ساحل الذهب عام 1957، في حين حصلت توغولاند الفرنسية على الاستقلال بشكل رسمي واعتراف دولي عام 1960.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

1. .المقدمة:

شهدت القارة الافريقية اثناء القرن التاسع عشر موجة من التنافس والتدافع الاستعماري للسيطرة عليها، اذ كانت محط انظار الدول الاستعمارية لاسيما بعد انعقاد مؤتمر برلين (1884-1885) وما نتج عنه من قرارات جائرة

نصت على تقسيم القارة الافريقية بين الدول الاوربية التي بدأت تتنافس فيما بينها للوصول الى تلك الأراضي والحصول على ثرواتها واستغلال مواردها البشرية والطبيعية لصالحها.

خضعت توغولاند مضمون الدراسة الواقعة في غرب افريقيا، للحكم الألماني المباشر بموجب مقررات مؤتمر برلين، نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم كونها من الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وتمتلك ثروات طبيعية في مجالات الاقتصاد المتنوعة، وتجارة الرقيق، ثم خضعت بعد الحرب العالمية الأولى للاستعمار البريطاني والفرنسي بعد تقسيمها بينهما بموجب مقررات مؤتمر باريس للسلام، بالنسبة لإقليم الوصاية البريطاني ادمج في مستعمرة ساحل الذهب عام 1957، اما إقليم الوصاية الفرنسي فقد حصل على الاستقلال عام 1960.

جاء اختيار عنوان بحثي الموسوم بـ (الاستعمار الأوربي لتوغولاند 1884-1960)، لقلة وجود دراسات اكاديمية توثق تاريخ هذا البلد، فضلاً عن تسليط الضوء على الأوضاع الداخلية التي شهدتها توغولاند والسياسة الاستعمارية التي اتبعتها كل من المانيا، وفرنسا، وبريطانيا تجاه توغولاند وشعبها، ويتفرع من عنوان البحث الرئيس التساؤلات الاتية:

1- ما أهمية الموقع الجغرافي وانعكاساته على وضعها السياسي؟

2- ما هو الإرث الاجتماعي والسياسي للبلاد؟

3- ماهي خطوات الاستعمار الألماني؟

4- ماهي خطوات الاستعمار البريطاني؟

5- ماهي خطوات الاستعمار الفرنسي؟

6- ما هو دور الأحزاب السياسية للمطالبة بالاستقلال؟

7- كيف حصلت توغولاند على الاستقلال؟

حُددَ الاطار الزمني للبحث بدءً من عام 1884 وهو العام الذي خضعت فيه توغولاند للاستعمار الالماني، في حين مثل العام 1960 نهاية البحث وهو العام الذي حصلت فيه توغولاند على استقلالها.

قسم البحث على مقدمة وأربعة محاور وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر، جاء المحور الأول تحت عنوان (نبذة جغرافية وتاريخية عن توغولاند) تناولنا فيه دراسة الموقع الجغرافي والنشأة التاريخية. اما المحور الثاني جاء بعنوان (الاستعمار الألماني لتوغولاند 1884-1914) تطرقنا في الى السياسة التي مارستها المانيا تجاه توغولاند. في حين جاء المحور الثالث بعنوان (الاستعمار البريطاني لتوغولاند 1914-1957) سلط الضوء على إجراءات تثبيت الحكم البريطاني، وكيف تم دمج إقليم الوصاية بمستعمرة ساحل الذهب البريطانية، اما المحور الرابع بعنوان (الاستعمار الفرنسي لتوغولاند 1914-1960) وضحنا فيه السياسية الاستعمارية الفرنسية تجاه توغولاند.

تنوعت وتعددت مصادر الدراسة التي استقى الباحث منها مادته العلمية والتي جاءت اغلبها بلغات اجنبية لقلة المصادر العربية حول هذا الموضوع، تأتي في مقدمتها الوثائق المنشورة لهيئة الأمم المتحدة (UN) ووثاق الخارجية الامريكية المنشورة(F.R.U.S)، اما بالنسبة للكتب العربية فاهمها: كتاب تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر لمؤلفيه شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم الذي امدت البحث بمعلومات قيمة عن الاستعمار الالماني لاسيما في المحور الثاني، ومن الكتب الاجنبية:

The Fruits of Freedom in British Togoland: literacy, Politics and Nationalism, 1914-2014لمؤلفه Skinner, K مثل ايضاً مصدراً اساسياً كونه امد البحث بمعلومات قيمة لاسيما في المحور الثالث

منذ الاستعمار البريطاني لتوغولاند وقد وثق الاحداث توثيقاً منهجياً دقيقاً وشاملاً مراعياً التسلسل التاريخي للأحداث السياسية حتى دمج إقليم الوصاية بمستعمرة ساحل الذهب. وأيضا من الكتب المهمة الأخرى:
Political Development in French West Africa لمؤلفه K. Robinson تطرق الكتاب بشكل مفصل عن السياسة الفرنسية تجاه توغولاند الفرنسية.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى ال بيته الطيبين وصحبه المنتجبين.

2. نبذة جغرافية وتاريخية عن توغولاند:

تقع مستعمرة توغولاند (Togo Land) جمهورية توغو الحالية في غرب القارة الافريقية، وشمال خط الاستواء، بين دائرتي عرض 6.11 شمالاً، وخطي طول 0.2 شرقاً، وهي دولة صغيرة نسبياً من حيث المساحة .T] [C. Addra et A,k. Fahem et al ,1993,p.15 ، تطل من الجنوب على المحيط الأطلسي بساحل قصير، ولتوغولاند حدود برية مع ثلاث دول هي داهومي (جمهورية بنين) من الشرق وغانا من الغرب، وبوركينا فاسو من الشمال [kate skinner,2015,p.p.14-25]، تتميز توغولاند بجغرافيا متنوعة من سواحل منبسطة في الجنوب وتلال وسلاسل جبلية في الوسط، ثم سهول وهضاب في الشمال، بلغت مساحتها (90,479) كيلومترًا مربعًا، تمتد مساحتها بشكل طولي لذلك فان شكلها مستطيل على الخريطة، يمتاز مناخها بفصل **استوائي رطب** في الجنوب، في حين قسمها الشمالي يمتاز بالجفاف[A. K. Akibodé,1990,p.p.237-248].

اعتمدت توغولاند على الزراعة ومارس شعبها زراعة محاصيل مختلفة، منها: الذرة، الدخن، البطاطا والفاصولياء، كما اشتهرت بزراعة المحاصيل النقدية القطن البن الكاكاو التي شجع الاوربيين على زراعتها لسد حاجات السوق الاوربية [Andrew Zimmerman, Without date ,p.65]، فضلا عن ذلك كانت توغولاند مصدر لتجارة الرقيق بحكم موقعها على المحيط الأطلسي، مما جعل الدول الاستعمارية تتنافس عليها [Christel Adick, Without date ,p.43].

بلغ عدد سكانها اثناء مدة الغزو الاستعماري الفرنسي والبريطاني قرابة مليوني نسمة[طلعت غنام،1967،ص1] ينقسمون الى عدة مجموعات عرقية من أبرزها الإيوي (Ewe)، المينا (Mina) في الجنوب، الكابيي (Kabye)، التم (Tem) في الوسط ، التمبرما (Temberma)، الموبا، الهوسا(Hausa) في الشمال[Davidson, Basil.1959,p.41]، اما في الجانب الديني فأنها تتميز بتعدد الديانات والمعتقدات فيها، وتحتل الوثنية النسبة الأكبر اذ بلغت (60%) ثم المسلمين (25%) اما المسيحيون فقد بلغت نسبتهم (15%) تركزوا في المناطق الساحلية لا سيما في العاصمة لومي[Gérard, Albert, 1962, p. 8.].

معنى كلمة توغو في لغة اهل البلاد تعني المستنقع المتصل بالبحر نظراً لموقعها المطل على المحيط الأطلسي، ومعنى لاند الأرض، وبذلك يكون معنا اسمها **"ارض المستنقع"** وظلت تعرف بهذا الاسم حتى الاستقلال عام 1960[طلعت غنام،1967، ص 1].

كانت **توغو** قبل الاستعمار الأوروبي تضم عدداً من **الممالك والمشيخات الإفريقية التقليدية** التي لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة، والتي من اهمها مملكة الايوي وممكلة كابيبي لوسو والأنا[Adjeoda, R. 2001, p. 33].

يتضح مما تقدم أهمية الموقع الجغرافي والتنوع الطبيعي والعرقي لتوغولاند، جعلها منها محط انظار القوى الاستعمارية الاوربية، الذين عمدوا على استغلالها وتفتيت مكوناتها العرقية بعد السيطرة عليها.

3. الاستعمار الألماني لتوغولاند 1884-1914

كانت بداية وصول الأوروبيين الى توغولاند من قبل المستكشفان البرتغاليان جواو دي سانتاريم (João de Santarém) و بيرو إسكوبار (Pêro Escobar)، اللذين أبحرا على طول ساحلها بين عامي ١٤٧١ و١٤٧٣، وعلى الرغم من أن ساحل توغولاند لم تكن به موانئ طبيعية، إلا أن البرتغاليين بنوا حصناً صغيراً مارسوا التجارة من خلاله، وعلى مدى المائتي عام التالية، كانت المنطقة الساحلية مركزًا تجاريًا رئيسيًا للأوروبيين الباحثين عن العبيد، مما أكسب توغو والمنطقة المحيطة بها اسم **"ساحل العبيد"** [Sir Hugh, C, *2022*, p.99.]

كانت بداية الارتباط الألماني في توغولاند اثناء مدة ما قبل الاستعمار تعود الى عام 1847 من خلال التجار الالمان الذين كان لهم نشاط تجاري مع ساحل افريقيا الغربي وساحل غانا بصفة خاصة، وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الالمانية لدفعها لتثبيت اقدامها في تلك الجهات ووضع ممثلين لها فيها، على ان تكون مدعومةً بقوات عسكرية حتى يضمن التجار مصالحهم المالية والتجارية هناك[شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم،2002، ص 232]

ارسلت الحكومة الألمانية الطبيب غوستاف ناختيغال (Ghustaf Nachtigal) [شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم،2002، ص232] لبحث الإمكانيات المتاحة في هذه الجهات لنشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال الالمان، وصل ناختيغال في تموز 1884 الى المنطقة (توغولاند) الواقعة بين المستعمرة البريطانية في ساحل الذهب (غانا) والمستعمرة الفرنسية داهومي اذ استطاع عقد اتفاقات مع الزعماء المحليين وأعلن عن قيام محمية توغولاند الألمانية [شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم،2002، ص 232].

وضعت ألمانيا بحلول نهاية القرن التاسع عشر، استراتيجياتها من خلال الحملات العسكرية لاختراق المناطق الداخلية لتوغولاند وترسيم حدودها الداخلية مع جيرانها الاستعماريين بريطانيا وفرنسا، اذ أدى ذلك الى تنافس محموم بين تلك القوى الاستعمارية من اجل بسط النفوذ السياسي على المناطق الداخلية من توغو[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، 1998،ص75] وقد تم تسوية ذلك الصراع عن طريق عقد معاهدتين لحل المشاكل الحدودية مع فرنسا عام 1897 و بريطانيا عام 1899 [Njuafac Kenedy Fonju,2022,p.99].

تميزت الإدارة الألمانية في توغولاند عن وغيرها من المستعمرات الألمانية انها كانت تحت اشراف موظفي الحكومة الرسميين، فبعد اعلان الحماية الألمانية على توغولاند في تموز عام 1884 ، تم تعيين قنصل مؤقت وحل محله مندوب سامي في عام 1885، لذلك لم تعرف توغو نظام إدارة الشركات[شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم،1998،ص75] كما تم بناء مدينة جديدة عُرفت باسم لومي بحلول عام ١٨٩٧، والتي أصبحت عاصمة المستعمرة[Njuafac Kenedy Fonju,2022,p.99] ، بعد القضاء على حركات المقاومة ضد التواجد الألماني في توغولاند قامت الإدارة الألمانية بتقسيم توغو الجنوبية الى اربع وحدات ادارية بالإضافة الى العاصمة لومي

التي صارت وحدة مستقلة، وكان حكام تلك الوحدات تم اختيارهم من الشرطة، وكانوا يقومون بتنفيذ أوامر الحكام الالمان مثل جمع الضرائب وتطبيق العدالة والاشغال العامة[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق،1998،ص 76].

حاولت الإدارة الاستعمارية الألمانية منذ البداية تقويض سلطة الزعماء المحليين، اذ فرضت العمل الاجباري في توغولاند مثلما طبق في كافة المستعمرات الألمانية الأخرى، واستمر العمل بهذا النظام الاجباري حتى عام 1907 عندما صدرت الأوامر بتحديد هذا العمل على الاشغال العامة وأن يتقاضى العامل اجراً، وفي تشرين الأول1909 وبسبب نقص الايدي العاملة في انشاء خط حديد نوتيجا اتاكبام (Nuatija Atakpame) إقامة الحكومة معسكرات اصلاح وتدريب اذ تم تعليم العصاة والخارجين عن القانون على بعض الاعمال المفيدة، والهدف الرئيسي هو استغلال هذه العمالة في المشروعات المدنية العامة[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق،1998،ص77].

اما فيما يخص الأرض فقد اختلفت حكومة توغولاند عن حكومات بقية المستعمرات الألمانية، فلم تسبب مشكلة الأرض نفس الصراع الحاد الذي نشب في المستعمرات الأخرى مثل جنوب غرب افريقيا والكاميرون، وسبب ذلك ان توغولاند لم تحكمها الشركات ذات البراءة كمان ان المنطقة لم تكن صالحة لاستقرار البيض، ومعظم الأراضي الزراعية كانت بالفعل في ايدي المزارعين الوطنيين كمان ان توغو كانت صغيرة المساحة[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق،1998ص77].

اهملت الإدارة الألمانية تطوير مستعمرة توغولاند اقتصادياً ولم تحاول تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية وكانت هناك بعض المحاولات لزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما القطن الذي تلقى اهتماماً من الإدارة الاستعمارية الألمانية، كما أنشئ العديد من المزارع التجريبية وارسل الخبراء لتعليم المزارعين أسس الزراعة كما زودوا بالبذور الأجنبية ذات الكفاءة العالية، وقد انعكس هذا على صادرات القطن التي ارتفعت من (14،453) طن عام 1902 الى قرابة (502،000) في عام 1913[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق،1998،ص 78].

كانت جهود الإدارة الالمانية في مجال التعليم محدودة، وتحت اشراف الجمعيات التبشيرية مثل جمعية برمين Barmen ووسليان Wesleyan وجمعية الارساليات الافريقية society of African missions وكانت تبني المدارس وتركز على التعليم الحرفي والعلمي وكانت سياستها السماح لعدد محدود من المتفوقين لمواصلة دراستهم في التعليم العالي بينما تقوم بتدريب غالبية الأبناء واعطائهم المعلومات الأساسية في الاقتصاد الزراعي، وقد افتتح رجال الإدارة الألمانية مدرستين الزاميتين في كل من لومي واونشا، افتتحت مدرسة زراعية في العاصمة لومي عام 1907، وفي عام 1911 تم افتتاح مدرسة عليا، لكن غالبية التلاميذ كانوا يحصلون على تعليمهم في مدارس الارساليات، على سبيل المثال في عام 1912 كان عدد تلاميذ المدارس الحكومية (335) طالباً، مقابل 14،306 طالباً بمدارس الارساليات، ورغم هذا فان النظام الألماني قدم دعماً وعوناً للتعليم اكبر مما قدم في المستعمرات الأخرى[شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، 1998،ص79] .

يتضح مما تقدم ان طبيعة الحكم الألماني في توغو اختلف عن غيره من المستعمرات الألمانية الأخرى اذ انه كان من قبل السلطات الرسمية الالمانية ومن ثم تجنبت توغولاند مساوئ الشركات التجارية ذات البراءة الملكية ، فضلا عن ذلك ان المستعمرة كانت محدودة المساحة، كما ان الأراضي الصالحة للزراعة بها كانت في ايدي الوطنيين ، وبسبب دخلها المحدود من الضرائب المحلية سواء المباشرة منها او غير المباشرة فان توغو كانت المستعمرة الألمانية الوحيدة المكتفية ذاتياً حتى ان الحكومة الألمانية اطلقت عليها اسم المستعمرة النموذجية.

استمرت توغولاند تحت الحكم الألماني حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، انجرت المستعمرة إلى ذلك الصراع، وفي السابع من اب من العام نفسه، توجهة القوات البريطانية انطلاقاً من مستعمرتها في ساحل الذهب والقوات الفرنسية من مستعمرتها في داهومي لغزو توغولاند، وفي السادس والعشرين من اب من العام نفسه استسلمت القوات الألمانية، وضعت توغو لاند في عام 1916تحت الحكم العسكري، وبعد نهاية الحرب تمت إدارة الجزء الغربي من المستعمرة من قبل بريطانيا، والجزء الشرقي من قبل فرنسا. بموجب اتفاقية بريطانية فرنسية عُقدت في العاشر من تموز عام 1919 وتم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في عام 1922، اذ أصبحت توغولاند رسميًا منطقة انتداب تابعة لعصبة الأمم مقسمة لأغراض إدارية بين فرنسا وبريطانيا [Lugard, F. D. 1923.p.79].

4. الاستعمار البريطاني لتوغولاند 1914-1957

احتلت بريطانيا اثناء الحرب العالمية الأولى، معظم المستعمرة الألمانية توغولاند، بما في ذلك العاصمة لومي، حتى قبل استسلام القوات الألمانية في آب 1914، أما المناطق المتبقية من توغولاند، أي الأراضي الممتدة على طول الحدود مع مستعمرة داهومي، فقد استولى عليها الفرنسيون بموجب اتفاقية " لومي"، التي ابرمت من قِبل هـ. كليفورد (H. Clifford) حاكم مستعمرة ساحل الذهب البريطانية، م.نوفلارد(M. Novlard) نائب حاكم مستعمرة داهومي الفرنسي، في آب 1914.[Daketsey E.D.1985,p.57]

فُرضت بريطانيا منذ عام ١٩١٤، الحكم العسكري المباشر على أراضي توغولاند التي احتلتها [Daketsey E.D.1985,p.59]، التي تقع في الجزء الشرقي من غانا على طول الحدود بين غانا وتوغو، وتبلغ مساحتها المقدرة 13,000 ميل مربع قرابة 33,669.85 كم [Agbessi Laglo, *2019 , p.1*].

ونُقل العديد من المسؤولين البريطانيين من مستعمرة ساحل الذهب إلى المراكز الألمانية السابقة في توغولاند في مقاطعات هو، وكباندو، وميساهوي، بينما ظلت لومي تحت سيطرة القادة العسكريين المحليين، وسرعان ما وضعت أراضي توغولاند. تحت سيطرة مجلس العملة لغرب أفريقيا، الذي أنشأته السلطات الإمبراطورية البريطانية في عام 1912[Daketsey E.D.1985,p.60].

خول المجلس الأعلى لعصبة الأمم في عام ١٩١٩، بريطانيا وفرنسا ان تقررا بنفسيهما كيفية تقسيم توغو لاند، وبموجب مؤتمر فرساي للسلام، الذي فرضت فيه دول الحلفاء شروط السلام في أوروبا وخارجها، أُجبرت ألمانيا على التنازل عن مطالبها، بموجب معاهدة فرساي[عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، 1997،449]، وتقرر أن تتولى دول الحلفاء السيطرة على جميع المستعمرات الألمانية السابقة كأقاليم مُنتدبة نيابةً عن عصبة الأمم، وعُهِد إلى بريطانيا وفرنسا بإدارة أراضي توغولاند، معتبرين إياها "واجب مقدس"، ووفقًا للمادة (22) من ميثاق عصبة الأمم، التي نصت على الحفاظ على الحياد، وعدم استخدام الأراضي المنتدبة لأغراض عسكرية، واتباع سياسة اقتصادية منفتحة فيها[Debrunner H.W. 1965. p.146]. تم التنازل عن قرابة ثلثي أراضي توغولاند الألمانية الى فرنسا، في حين ذهبت الأراضي المتبقية لبريطانيا خضعت لسيطرة إدارة ساحل الذهب، فأصبح جزءًا من تلك المستعمرة البريطانية [Laumann D. 2018. p.180].

اتخذت السلطات البريطانية عدة إجراءات للحد من الوجود الألماني في توغولاند تدريجيًا، في البداية سُمح للمدارس بمواصلة التدريس باللغة الألمانية، ثم أُجبر معظم المبشرين الألمان على مغادرة توغولاند بعد غرق

القوات الألمانية. كما أصدرت الإدارة البريطانية أمرًا بإغلاق وتصفية الشركات الألمانية، وصودرت جميع الممتلكات الألمانية[Daketsey E.D.1985,p.60].

كان الحكم الاستعماري البريطاني قبل تأسيس مستعمرة توغولاند البريطانية عام 1916، محل إعجاب من قبل سكان الجزء الغربي من توغولاند الذين كانوا آنذاك تحت الحكم الألماني، وعلى الرغم من تقدير شعب توغولاند البريطانية للحكم الاستعماري البريطاني وتأييدهم له، شهدت الإدارة البريطانية العديد من الاحتجاجات والاضطرابات الناشئة في توغولاند البريطانية، واستندت مخاوفهم إلى نقص التنمية في الإقليم وما أسموه "الانقسام العرقي"، وقادت هذه الاضطرابات حركة تُسمى حركة"***توحيد الإيوي***"، والتي أصبحت نشطة للغاية بعد انقسام توغولاند الألمانية، وقد أدى ظهور هذه الاضطرابات إلى خلق أرضية للرأي العام مفادها أنه على الرغم من اختيار شعب توغولاند البريطانية للحكم البريطاني بدلاً من الحكم الفرنسي، إلا أنهم فضلوا توحيد شعب الايوي مع الحكم الذاتي على الحكم الاستعماري. قُدِّمت عرائض عديدة من جهات، منها لجنة باسم أمم توغو، وفي إحدى عرائضهم، اوضحوا ان: "***شعب الإيوي لن يتطور على نحو سليم إذا وُضِع تحت رايات مختلفة مجددًا***" [Amenumey, D. E. 1989.p.50].

كان ذلك بسبب فشل النظام الاستعماري البريطاني، ادارياً، في تطوير مستعمرة توغولاند بشكل ملحوظ اثناء مدة الانتداب. ويصف المؤرخون المحليون للمنطقة تلك المدة بأنها حقبة من الإهمال البريطاني الكامل، على سبيل المثال، يؤكد المؤرخ كلوتز أنه اثناء مدة الانتداب ***"لم يأتِ رجل أبيض واحد إلى هنا[توغولاند البريطانية]..."*** [Laumann D, 2018. 120]، اثناء المدة من عام 1921 إلى عام 1938، عاش ما بين 20 و43 أوروبيًا في توغولاند البريطانية، في حين عاش في توغولاند الفرنسية اثناء المدة نفسها ما بين (210-529) شخصاً [League of Nations.1945,p.33]، باستثناء المنطقة الساحلية لساحل العبيد، التي كانت أكثر رواجًا لدى التجار من الأراضي الداخلية، لم ينتهج البريطانيون سياسة زراعية منسقة، باستثناء محاولات تشجيع زراعة القطن في منطقة كباندو، ولكن دون نجاح يُذكر، كانت أولويتهم الرئيسة هي توسيع إنتاج الكاكاو، المحصول النقدي الرئيسي، استمرت زراعة الكاكاو على نطاق واسع، ومع ذلك، وبشكل عام، لم تستثمر السلطات في التنمية الزراعية للمنطقة، ولا في الإمكانات البشرية. كما فشل البريطانيون في توسيع بناء الطرق والسكك الحديدية بشكل كبير في المنطقة[Agbodeka F. 1972. p. 152].

كانت السياسة الاجتماعية البريطانية في توغولاند متباينة، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية، كان البريطانيون أقل صرامة من الألمان في فرض عقوبات على الانتهاكات، وكانت الرشوة والفساد يُمارسان في محاكمهم [Laumann D.2018,p.121]. كما لم يُوسّع النظام البريطاني بشكل ملحوظ نطاق الخدمات الصحية في توغولاند البريطانية حتى عام 1927، كانت المرافق الطبية الوحيدة في المنطقة هي مستشفى للجذام في مقاطعة هو، ومركز كاثوليكي للأطفال في كباندو، وعيادات خارجية حضرية، يزورها أحيانًا طبيب وممرضة زائران، بعد بضع سنوات، وبحلول عام ١٩٣٥، أُنشئت مستشفيات في بلدتي هو وهوهوي، إلا أن جميع المرافق الطبية كانت تُدار من قِبل مبشرين كاثوليك ومشيخيين بشكل عام، ظل الطب الغربي بعيد المنال عن معظم السكان.[Agbodeka F. 1972, p. 89-92].

أُعيد رسم الحدود في نهاية الحرب العالمية الأولى، ومع تحول توغولاند إلى إقليمين خاضعين للانتداب من قِبل عصبة الأمم، اضطر البريطانيون والفرنسيون إلى إدارتهما تحت إشراف دولي، كان أحد أكثر جوانب نظام

الانتداب إيجابية انه تضمن حق الالتماس، اذ يمكن لسكان الأقاليم الخاضعة للانتداب المشاركة في المطالبة بحقوقها، وممارسة الضغط الدولي، والتعبئة السياسية، كانت إحدى القضايا ذات الأهمية الدائمة للتوغوليين هي الطريقة الذي ينبغي أن تُدار بها الأقاليم الخاضعة للانتداب كأقاليم منفصلة، ومدى إمكانية دمجها في "اتحادات إدارية" مع المستعمرة البريطانية المجاورة ساحل الذهب ومستعمرة داهومي الفرنسية[Skinner, K.2015,p.5].

نظم شعب الإيوي محاولات عديدة لجذب انتباه عصبة الأمم، ثم هيئة الأمم المتحدة لاحقًا، إلى الانقسام القسري غير العادل لمستعمرة توغولاند الذي فرضه الاستعمار الأوربي قسراً، عُقد أول اجتماع لوفد من ممثلي شعب الإيوي مع الإدارة الاستعمارية البريطانية عام ١٩١٨، وكان مطلبهم الأساس هو توحيد شطري توغولاند [Amenumey D.E.K, 1989. p.11] ، في عام 1919، نظّم الوفد نفسه في العاصمة لومي لجنة نيابة عن سكان توغو الأصليين، وناشدت الاتحاد بين جزئي توغولاند، باءت تلك المحاولات بالفشل أيضًا لأن القرار كان بيد البريطانيين والفرنسيين[Amenumey D.E.K, 1989. p.11] ، وعلى الرغم من جهود رابطة توغو التي تمثلت في التماساتها العديدة المقدمة إلى عصبة الأمم، بذلت السلطات الاستعمارية الفرنسية جهودًا لوقف أنشطتها، معلنةً ان هذه الرابطة ثورية، تخريبية ومؤيدة للنازية .[Lawrance B.N. 2007. p.139].

وضعت توغولاند خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في خدمة المجهود الحربي البريطاني، حُشِّدت الموارد العسكرية لتوغولاند البريطانية لدعم جهود قوى الحلفاء، وفي ذلك انتهاك صريح للمادة (22) المذكورة آنفًا من ميثاق عصبة الأمم، وهي الوثيقة التي حددت حماية الأراضي المنتدبة. خلال الحرب العالمية، تجاهلت الإدارة البريطانية بند الحياد الخاص بالأراضي المنتدبة ويبدو أنه اثناء هذه المدة، أولت بريطانيا اهتمامًا جديًا لموارد توغولاند البريطانية، وقد أثرت الحرب بين القوى الأوروبية مجددًا على حياة الناس في المنطقة [Daketsey .E.D. 1985. p.9]

شارك العديد من السكان التوغوليين في المجهود الحربي بتوفير الأفراد العسكريين والإمدادات الغذائية. بعد تحرير فرنسا، طالب الكثيرون في توغو أنهم يستحقون الاستقلال أيضًا. بدأ النضال من أجل الحرية، والمطالبة بإعلان استقلال توغو. بذلت فرنسا وبريطانيا كل ما في وسعهما لوقف تلك الأصوات المطالبة بالحرية. لم يهتما إلا بالموارد الطبيعية كالحديد وصخور الفوسفات والأسمنت والإمكانات الزراعية للمستعمرة، ولم يُولِيا اهتمامًا يُذكر للتركيبة السكانية للمستعمرة عند تقسيم الأرض [Brautigam, Deborah A. and Knack,2004, p. .259]

بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حلت هيئة الأمم المتحدة محل عصبة الأمم، وحلت الوصاية محل "الانتداب"، طُلب من القوى الإدارية في أقاليم الوصاية أن تُمكّن الشعوب التي كانت مؤتمنة عليها من الحكم الذاتي [Sylvanus .E. Olympio, 1960, p.5-7]

مع تشكيل الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، حدد نظام الوصاية الجديد الإطار الذي يمكن من خلاله إدارة الأقاليم المنتدبة سابقًا. وبموجب المادة (76) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وضع نظام الوصاية للارتقاء بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية، وتطورها التدريجي نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال بما يتناسب مع الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ورغبات الشعوب المعنية المعبر عنها بحرية، وبما قد تنص عليه شروط كل اتفاقية وصاية [United Nations, 1946]

كثفت البعثات الدولية درجة الإشراف على السلطات الإدارية، اذ زارت الأقاليم المشمولة بالوصاية وأبدى الملتمسون من أقاليم الوصاية ملاحظاتهم الخاصة، واغتنموا فرصة المثول مباشرةً أمام هيئات الأمم المتحدة في نيويورك [Skinner, K.2015, p. 6.]، وقد قلل هذا من اعتماد الأمم المتحدة على المعلومات المقدمة من السلطات الإدارية، وزاد من فرص المواطنين في توغو لصياغة مطالباتهم وعرضها على الراي العام الدولي.

ومع ذلك، فقد صاغت الإدارة البريطانية اتفاقيات الوصاية بما يخدم مصالحها، صاغت عام 1946 اتفاقية أُقرت لتوغولاند البريطانية اقامت اتحاد إداري مع مستعمرة ساحل الذهب البريطانية، بررت الحكومة البريطانية الاتحاد الإداري انه ضروري لصغر حجم إقليم توغولاند المشمول بوصايتها وان ادارته بشكل منفصل أمرًا غير عملي[Skinner, K.2015, p. 6].

واجه البريطانيون في تلك المدة موجة من الاحتجاجات المناهضة للاستعمار في مستعمرة ساحل الذهب المجاورة، اذ استجابوا بمنح المستعمرة الحكم الذاتي، وقدموا تبريرات حول العلاقة بين إقليم الوصاية والمستعمرة بمعنى أن إقليم الوصاية يمكن أن يتقدم نحو الحكم الذاتي من خلال علاقته بساحل الذهب. ومع ذلك، فقد جادل سكان إقليم الوصاية وبشدة حول ما إذا كان هذا الشكل من الحكم الذاتي يمكن أن يوفر لهم حقًا نوع "الحرية" الذي يطمحون إليها. حشد نشطاء حركة أبلي أدلة دامغة على أن العلاقة بين توغولاند البريطانية وساحل الذهب قد أخضعت فعليًا مصالح الأولى للأخيرة، وأضرت بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لإقليم الوصاية ككيان مستقل بطرق حظي حركة ابلي بدعمٍ واسع، لا سيما في الجزء الجنوبي من إقليم الوصاية، حيث كانت لغة الإيوي هي لغة الأغلبية. وقد سعوا إلى توحيد توغولاند البريطانية، مع توغولاند الفرنسية واستقلالها المشترك[Skinner, K.2015, p. 7].

مُنحت توغولاند البريطانية في عام ١٩٤٦، صفة إقليم تحت الوصاية الدولية. أن سياسات الحكم البريطاني كانت مختلفة في عهد الانتداب عن عهد الوصاية، اذ كُرست صلاحيات الانتداب لضمان "معاملة عادلة" للشعوب داخل أراضيها، اما بموجب اتفاقية الوصاية، كُلِّفت الهيئات الحاكمة، بضمان التنمية التدريجية المؤدية إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، واستلزمت الوصاية الدولية إشرافًا دوليًا على الإدارة الاستعمارية، وكان الهدف منها توفير السبل لتحقيق استقلال أقاليم الوصاية بشكل سلمي ومنظم من خلال أساليب تطورية، لا ثورية .Thullen G. 1964] .[p.12، أرسل مجلس الوصاية بعثات زائرة إلى أقاليم الوصاية، ومع ذلك، لم يكن بإمكانه سوى تقديم توصيات، لذا كانت صلاحياته التنفيذية محدودة.[Coleman J.S. 1956. p. p. 43-52].

في خمسينيات القرن العشرين، أُعيد إحياء حركة توحيد توغولاند الألمانية، اذ شكلت أحزاب سياسية، من ابرزها حزب مؤتمر توغولاند الذي تأسس عام 1951، دعا الحزب في خطاباته إلى استعادة توغولاند الألمانية ونجح الحزب في حشد دعم شعب الإيوي، وتواصل الحزب مع مجموعات غير الإيوي، مؤكدًا على توحيد توغولاند الألمانية.[Laumann D. 2018. P.116-119].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون الثاني 1952، القرار المرقم (652) لصالح توحيد توغولاند، واستند هذا القرار بناءً على التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة الزائرة الذي ذكر أن "***شعب إقليمي الوصاية(توغولاند البريطانية والفرنسية) يرغب من حيث المبدأ في توحيد إقليمي الوصاية"*** [https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/652(VII)]. ولذلك، وجهت الجمعية العامة السلطات الإدارية المعنية (بريطانيا وفرنسا) لاتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد بما

يعكس إرادة غالبية الشعب التوغولي، وقد أعطى هذا التطور الأمل لحركة توحيد الإيوي في تحقيق وحدة شطري توغولاند البريطانية والفرنسية. ومع ذلك، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم (750)، عن أسفها في تطبيق القرار (652) لأن الأجهزة التي ستكون مسؤولة عن العمل من أجل تحديد ما سيكون في مصلحة الشعب لم تتخذ إجراءً بهذا الشأن. ولاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة: ***"لم يُعاد إنشاء المجلس المشترك لشؤون توغولاند بعد"*** [https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/086/15]، ولذلك طلبت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة من مجلس الوصاية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة، تقرير خاص بشأن الخطوات التي اتُخذت نحو تنفيذ هذا القرار [https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/086/15/]. ومن المثير للدهشة أن هيئة الأمم المتحدة أصدرت القرار 1044 في 13 كانون الاول 1956 الذي وافق على تنظيم استفتاء وقد نُظم الاستفتاء في النهاية لتحديد ما إذا كان ينبغي لتوغولاند البريطانية أن تُشكل دولة موحدة مع ساحل الذهب أم لا [Agbessi Laglo, 2019, p. 2]

صوّت شعب الإيوي في جنوب الإقليم بأغلبية ساحقة ضد الاتحاد مع ساحل الذهب، ولصالح استمرار الوصاية البريطانية حتى ينال كلٌّ من توغو الفرنسية والبريطانية استقلالهما كدولة واحدة. ولكن، صوّت السكان غير الإيوي الأكثر عددًا في شمال الإقليم لصالح الاتحاد مع ساحل الذهب. وهكذا [Sylvanus E. Olympio,1960,p.6]. وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح الاتحاد وأصبحت توغولاند البريطانية جزءًا من غانا المستقلة في 6 اذار عام 1957. بعد الانضمام إلى ساحل الذهب كدولة موحدة، أصبحت جميع الشؤون الإدارية والأمنية والتنموية لتوغولاند البريطانية مسؤولية جمهورية غانا [Kedem, K. 2017.p.48]، كان نائب الملك في الدولة الجديدة ممثلًا لملكة بريطانيا ومن ثم التصرف باسم الملكة[Njuafac Kenedy,2022,p.104].

أعربت شريحة كبيرة من السكان عن استيائهم من هذه المبادرة، لاسيما أولئك الذين دافعوا عن توحيد شطري توغو. وفي وقت لاحق، أقدم التوغوليون على تخريب المباني الحكومية، بما في ذلك مكتب البريد في أميدزوفا، ودمروا الأعلام الغانية. ردّت إدارة أكرا بقوة، فأرسلت قوات من الجيش والشرطة إلى المنطقة. [Денисова T.C.,2021,p.p.370-372].

وفي معرض تعليقه على الدور الذي سُمح للإدارة البريطانية بلعبه في تنظيم الاستفتاء الشعبي الذي أوصت به هيئة الأمم المتحدة وفي تفسير نتائجه، شبّه المؤرخ كيديم استفتاء عام 1956 بقضية قضائية بين صقر ودجاجة: ***"كيف يُمكن للصقر [بريطانيا]... أن يترأس بموضوعية وإخلاص قضية تتعلق بالدجاجة [توغولاند]. هذا مُستحيل! أيّ عدالة أو إنصاف تتوقعه الدجاجة؟"*** [Kosi Kedem, 2010,p.66] أن هيئة الأمم المتحدة، بسماحها دمج توغولاند البريطانية مع ساحل الذهب، قد أخلت بواجبها تجاه شعوب الإقليم المشمول بالوصاية، الذين حُرموا من حقهم في الحكم الذاتي.

يتضح مما سبق انه قد تم دمج توغولاند في ساحل الذهب قسراً، ويمكن وصف هذا الوضع بأنه ظلم تاريخي ، ودون أي إطار دستوري، ان الحدود الاستعمارية التي فرضت على سكان توغولاند البريطانية لم تؤثر عليهم اقتصاديًا فحسب، بل قسمتهم أيضًا ثقافيًا، وأدى ذلك إلى فقدان العديد من السكان لارتباطاتهم العرقية والقبلية، وذلك

لأنه، قد تم دمجها قسرًا في مستعمرة ساحل الذهب ونتيجةً لذلك، فقدت توغولاند اسمها وهويتها وحقوق ميلادها كأمة.

لم يكن هناك وعي كبير بالحقوق السياسية في توغولاند البريطانية. لذلك، أخذت الإدارة الاستعمارية البريطانية الأمور على محمل الجد. ونتيجة لذلك، بدلاً من عقد مؤتمر دستوري لشعب ساحل الذهب وشعب توغولاند لمناقشة دستور لأنفسهم والتفاوض عليه وسنه، جعل البريطانيون رسميًا توغولاند البريطانية جزءًا من ساحل الذهب في 4 مارس 1957 على خلفية استفتاء عام 1956. [Amenumey, D. E.1989,pp.276-277]

اصر حزب مؤتمر توغولاند، منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، على أن لتوغولاند البريطانية وضعًا سياسيًا مختلفًا تمامًا عن وضع ساحل الذهب، ومن ثم يحق لها الحصول على شكل من أشكال الاستقلال يسمح بتوحيدها مع توغولاند الفرنسية، في دولة أفريقية واحدة، لكن هذه المطالب اصطدمت بالحكومة البريطانية، التي كانت ملتزمة تمامًا بدمج إقليمها المشمول بالوصاية مع ساحل الذهب[Kosi Kedem,2007mp.12].

5. الاستعمار الفرنسي لتوغولاند 1914-1960

احتلت القوات الفرنسية والبريطانية اثناء حملاتها على افريقيا في الحرب العالمية الأولى، المستعمرات الألمانية في توغو والكاميرون، وبعد نهاية الحرب قُسِّمت تلك المستعمرات بموجب مقررات مؤتمر باريس للسلام، ووُزِّعت على القوى الغربية بموجب انتدابات عصبة الأمم، كانت فرنسا متحمسة للاحتفاظ بهذه المناطق، وذلك لان استحواذها على توغولاند يؤدي الى زيادة مساحة الممر الداخلي الذي تشكله داهومي الى مستعمراتها في المناطق الداخلية من افريقيا، وتوفير منفذ إضافي إلى المحيط الاطلسي. وقد اكد ممثل فرنسا لويس هِنري سيمون (Louis Henry Simon) هذه الآراء أمام قادة الحلفاء في مؤتمر السلام. في كانون الثاني 1919، عرض المطالبات الفرنسية بتوغو والكاميرون، متبنيًا نهجًا واضحًا يدعو إلى الضم. رفض الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) [Encyclopedia American, 1962,p.6.]ما اعتبره توسعًا استعماريًا صارخًا، ودعا بتحويل جميع المستعمرات الألمانية السابقة إلى انتدابات من عصبة الأمم [Brian Digre,1990,p.219-222]. وبموجب تسويات مؤتمر الصلح في باريس وُضعت توغو رسميًا تحت نظام الانتداب الأممي عام 1922، حصلت فرنسا على الجزء الأكبر وأدارته كإقليم منتدب، ثم كوصاية بعد 1946 حتى الاستقلال [Lugard, F.1923,p.30]

هدفت السياسة الفرنسية في توغو خلال سنوات الانتداب على تثبيت سيطرتها الاستعمارية والقضاء على النفوذ الألماني السابق. وفرض الإدارة الفرنسية وتثبيت سيطرتها السياسية والأمنية. واستغلال الموارد الاقتصادية من خلال تطوير الزراعة النقدية لخدمة الاقتصاد الفرنسي لاسيما زراعة الكاكاو، القهوة، القطن، زيت النخيل، وتحويل توغو إلى اقتصاد زراعي تابع لفرنسا. كما فرضت ضرائب مالية والعمل الإجباري لتوفير الأيدي العاملة للمشاريع الاستعمارية، وشمل ذلك إقامة طرق، موانئ، سكك حديد، اما في الجانب الاجتماعي فقد تم إحلال اللغة الفرنسية محل الألمانية في الإدارة والمدارس ونشر الثقافة الفرنسية عبر المدارس والإرساليات، والتبشير بالمذهب الكاثوليكي [Brian Digre,1990.p.210] .

خضعت توغو بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1946 لإشراف مجلس الوصاية الدولي تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة. في ظل إدارة فرنسية، وبموجب نظام الوصاية خضعت السياسات الفرنسية للتدقيق الدولي، وتلقى

مجلس الوصاية التماسات من الأقاليم المشمولة بالوصاية، بالإضافة إلى تقارير من الدول القائمة بالإدارة، ونظم بعثات زائرة إلى كل إقليم من أقاليم الوصاية، وكان يجتمع مرتين سنويًا في نيويورك، ويُعدّ تقاريره الخاصة، التي أصبحت تتضمن توصيات[Brian Digre,2004. pp. 193- 205.]].

ارتبطت مسألة تقرير مصير أقاليم توغو المشمولة بالوصاية لفترة طويلة بتوحيد شعب الإيوي. امتد شعب الإيوي عبر الحدود من غانا الحديثة إلى جنوب توغولاند، وقد انقسم عندما رسم البريطانيون والألمان الحدود بين ساحل الذهب وتوغو عام ١٨٨٦،ورغم احتجاجات الإيوي، قُسِّمت مستعمرة توغو الألمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى ولايتين منفصلتين تحت الانتداب البريطاني والفرنسي بموجب قرار عصبة الأمم، وقد أدى ذلك الى تعقيد انقسام شعب الإيوي، الذي أصبح وطنهم تحت ثلاث إدارات: فرنسا، بريطانيا، ساحل الذهب [Brian Digre,2004. P197].

أسست النخبة المثقفة من الإيوي في السنوات التي تلت عام ١٩٤٥، عددًا من الأحزاب والمنظمات السياسية التي كرست جهودها للعمل من أجل توحيد الإيوي، كانت هذه الأحزاب هي لجنة الوحدة التوغولية (C.U.T)، بزعامة سيلفانوس أولمبيو(Sylvanus Olympio) [Encyclopaedia Britannica,1970,p.125]و حزب الاتحاد الموحد للعمال (CUT) الذي انبثقت عنه حركة الشباب التوغولية (Juvento)، وكلاهما في توغو الفرنسية، ومؤتمر عموم الإيوي (A.E.C.) الذي ضم جميع الأقسام الثلاثة لإقليم الإيوي [D.E.K. Amenumey. 1972, pp.25- 26].

بدأت فرنسا، قلقة من ان تحصل مستعمراتها على الاستقلال النهائي، ورغم أن فرنسا وضعت أقاليمها المنتدبة تحت نظام الوصاية عام ١٩٤٦، ووقعت اتفاقيات وصاية تعهدت بموجبها بتعزيز التطوير التدريجي لأقاليمها المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال، إلا أنها كانت تنوي إبقاء إقليمي توغو والكاميرون ضمن الاتحاد الفرنسي الذي كان يضم جميع المستعمرات الفرنسية في افريقيا [D.E.K. Amenumey. 1972, pp.25-26]ولم تؤثر التغييرات المتكررة للحكومة في فرنسا على هذه السياسة الجوهرية، فرغم الانقسامات العميقة بين الأحزاب السياسية والمذاهب الفكرية الرئيسية في فرنسا ما بعد الحرب، رفضت جميعها بشدة الحكم الذاتي الأفريقي أو الاستقلال كأهداف مشروعة [homas Hodgkin and Ruth Schachter, 1960. P.288] كانت النقطة الأساسية الجوهرية ، إن خسارة توغولاند ستُشكّل سابقةً قد تُقوّض مفهوم الاتحاد الفرنسي برمته، وتُعجّل بتفكك ما تبقى من أفريقيا السوداء، ولا شك أن الفرنسيين كانوا مقتنعين أيضًا بأن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد للشعب ستُخدم على أفضل وجه من خلال استمرار ارتباطهم بفرنسا [D. E. K. Amenumey, 1975, p. 47-65].

عندما أُنشئت المؤسسات التمثيلية لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، هيمن عليها حزب اتحاد العمال التوغولي (C.U.T.). وقد فاز الحزب بجميع المقاعد الأفريقية في الجمعية التمثيلية الجديدة للإقليم عام ١٩٤٦، كما واصبح له نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية ومستشارًا في مجلس الشيوخ الفرنسي، لم يُرضِ السلطات أن يكون معارضو الوجود الفرنسي متحدثين باسم الإقليم، وأن يستغلوا هذا المنصب لاتباع سياسات معادية للمصالح والسياسات الفرنسية، بناءً على ذلك، وبدءًا من عام ١٩٥٠، بدأت سياسة مدروسة لشل حركة التوحيد من خلال إقصاء اتحاد العمال التوغولي (C.U.T.)، ولاحقًا جناحه الشبابي، جوفنتو، من المشهد السياسي [D. E. K. Amenumey, 1975, p.49].

بدأت فرنسا تمارس تهديدات وترهيبًا ومضايقة لمؤيدي الوحدة، واعتقالهم بإجراءات وتهم ملفقة، وسجنًا أدى إلى حرمانهم من الانتخابات، ومعاملة قاسية من قبل قوات الشرطة، وعزل قادة مؤيدي الوحدة، وفقدان وظائفهم أو نقلهم، كما أُلغيت المنح الدراسية لبعض الطلاب إما لانتمائهم أو لانتماء آبائهم إلى حركة التوحيد، وأُلقي القبض على أعداد كبيرة من الأشخاص وحُكم عليهم بمدد سجن متفاوتة وغرامات باهظة بالإضافة إلى ذلك، صعّبت الإدارة عمومًا على أحزاب التوحيد عقد اجتماعات ومؤتمرات منتظمة [D. E. K. Amenumey, 1975, p.50].

حظرت السلطات التوغولية المظاهرات أو الاجتماعات التي يُحتمل أن تُخلّ بالسلم أو النظام، وقد استغلت هذا الشرط بشكل منهجي، ولطالما حظرت السلطات، باسم النظام العام، الاجتماعات التي خطط لها اتحاد العمال التوغولي (C.U.T) وحزب الشباب جوفنتو (Juvento)، وفي مناسبات عديدة، تواطأ المسؤولون الإداريون ورجال الشرطة مع حزب التقدم لمنع الاجتماعات التي خطط لها دعاة الوحدة، وتمثل التكتيك المُتبع في أنه بعد أن يتقدم اتحاد العمال التوغولي (C.U.T) أو حزب الشباب بطلب إلى السلطة المختصة للحصول على إذن بعقد اجتماع، ويُحددان بذلك وقت ومكان الاجتماع المذكور، يُحدد حزب التقدم موعدًا لاجتماع في نفس المكان والزمان أو قريبًا منهما، وبناءً على ذلك، حُظر كلا الاجتماعين لتجنب أي صدام محتمل بين الطرفين المتنافسين وتهديد النظام العام[U.N.1954]. وفي أحيان أخرى، لم تُحظر الاجتماعات العامة علنًا، ولكن اتُخذت تدابير لإبطال مفعولها من خلال منع استخدام مكبرات الصوت التي يُمكن سماعها في الشوارع، في أوقات أخرى، كان من الصعب على الأعضاء السفر، وشُطبت أسماء مئات من دعاة الوحدة أو القوميين من السجل الانتخابي لارتكابهم جرائم مدنية أو لأن المحاكم أصدرت أحكامًا عليهم بتهم ملفقة مثل استهداف ضابط الشرطة أو نشر أخبار كاذبة، فحتى نهاية عام ١٩٥٢، حُكم على قرابة (500) شخص بعقوبات شملت الحرمان من حق التصويت، ومع ذلك، بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٧، حُرم (4432) شخصًا من حقهم في التصويت [D. E. K. Amenumey 1975, p.55.].

حرضت الإدارة الفرنسية على معارضة الجزء الشمالي من توغو لفكرة التوحيد بزعمها أن شعب الإيوي يعتزم إخضاع الشمال، فضلاً عن تأسيسها حزب اتحاد زعماء الشمال الموحد المتمركز في الشمال عام 1951، ومساعدته في حشد دعمه ضد حزب الاتحاد، وذلك بعد عجز حزب التقدم عن إزاحة حزب الشمال فضلت الإدارة الفرنسية حزب التقدم وحزب اتحاد زعماء وسكان الشمال. اذ رأت في فيهما وسيلةً لضمان تعلق التوغوليين الموالين بفرنسا، ولذلك قدمت لهم دعمًا كبيرًا، حظي هذان الحزبان، وأجنحتهما الشبابية التي نشأت لاحقًا، بتسهيلاتٍ حُرم منها اتحاد العمال التوغولي (C.U.T.) وجوفنتو (Juvento)، بما في ذلك استخدام وسائل النقل الحكومية لنقل أنصارهما إلى اجتماعات الحزب. نُشرت اجتماعاتهما في الصحافة المحلية الرسمية، وأُتيحت لهما كل فرصةٍ للترويج لأهداف حزبيهما[UN.1954].

كما تلاعبت الإدارة الفرنسية في إعداد السجل الانتخابي وتوزيع بطاقات الناخبين للحد من القوة الانتخابية لأحزاب التوحيد، وقد أصبح ذلك ممكنًا نظرًا لعدم تطبيق حق الاقتراع العام للبالغين إلا في عام ١٩٥٦، بدلًا من ذلك، وُضعت شروط محددة - عُدِّلت دوريًا - لتحديد الأشخاص الذين سيتم تسجيلهم في السجل الانتخابي، كان قرار أحقية الشخص في التسجيل يُترك دائمًا لمفوض المقاطعة أو ممثل محلي للإدارة، بمساعدة لجنة تضم ممثلًا واحدًا عن كل حزب سياسي في الإقليم. ومع ذلك، إذا اعترضت الإدارة على أي طلب، فمن المؤكد أن ممثلي الأحزاب المناهضة للتوحيد سيؤيدونه، مما يضع أحزاب التوحيد في أقلية دائمة، لكن لم يكن هذا نهاية الأمر، فعندما يُعتبر

المتقدم مستوفيًا للشروط الانتخابية الحالية، سُجِّل اسمه واعتُبر مسجلاً، ولكن لم تُرسَل بطاقات التصويت المكتملة إلى الزعماء لتوزيعها إلا عشية الانتخابات، في هذه المرحلة، تعرّض النظام مجددًا للإساءة، إذ أمكن الضغط على الزعماء لضمان عدم وصول بطاقات التصويت إلى أعضاء المجموعات غير الصحيحة، أي التوحيديين، لم يُفلح إجراء الاستئناف الذي عُقد أمام القضاة في مساعدة الأشخاص الذين رُفضت طلباتهم، ويرجع ذلك إلى أن الأشخاص الذين لم تُقبل طلباتهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بإثبات ذلك، إذ لم تُقدَّم أي ردود كتابية على طلباته[Edward Mortimer,1969,P.66]

شجعت السلطات الفرنسية المحلية في توغو الأحزاب السياسية المعارضة للتوحيد وتعاونت معها بنشاط. وبطبيعة الحال، ولمواجهة هذا التهديد، دعم المسؤولون الفرنسيون منافسي لجنة الوحدة التوغولية، من خلال حزبي التقدم التوغولي (PTP)، وحزب اتحاد زعماء سكان الشمال (UCPN)، أدى التدخل الفرنسي والدعم الشمالي لحزب اتحاد زعماء سكان الشمال إلى هزيمة حزب الاتحاد الموحد للعمال (CUT) في الانتخابات التشريعية في توغو عامي 1950 و1951، قاطع الحزب الانتخابات اللاحقة، زاعماً التلاعب بالنتائج وتبنت حركة الشباب التوغولية جوفنتو (JUVENTO)، وهي الحركة الشبابية الراديكالية التابعة لحزب اتحاد زعماء سكان الشمال، موقفًا معاديًا لفرنسا مطالبة بتوحيد إقليمي توغو المشمولين بالوصاية[Brian Digre,2004. P194].

ادرك حزب اتحاد العمال في توغو (C.U.T.) بأن العملية الانتخابية تُستغل كجزء من السياسة الإدارية لتحييدها، وبالنظر إلى روايات شهود العيان المستقلين من توغو ومثال ما كان يحدث في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، لا شك في أن تزويرًا ممنهجًا كان يُمارس.[K. Robinson. 1955 p.p 163-164.]وباتباع هذين الحزبين لهذه السياسة، أصبح الطريق ممهدًا أمام مؤيدي الوجود الفرنسي لشغل جميع المؤسسات التمثيلية في الإقليم، وقد تولى كل من حزب التقدم وحزب اتحاد زعماء سكان الشمال (U.C.P.N.) وتظاهرت الإدارة الفرنسية بالاعتقاد بأن سيطرتها على هذه المؤسسات تعني في الواقع دعمًا شعبيًا لبرنامجه [D. E. K. Amenumey .1975, p.55]

فاز حزبا التقدم وحزب اتحاد زعماء سكان الشمال في حزيران 1955، مجددًا في انتخابات الجمعية الإقليمية لتوغو، وفي الشهر التالي، طلبت مجلس الوصاية من الحكومة الفرنسية دراسة الوضع المستقبلي لتوغولاند بعناية في النظام الفرنسي، ووجهت بأن توفر الدراسة ضمانات للاستقلال الذاتي الإقليمي وسلامته، بالإضافة إلى التمثيل في باريس، وطلبت مجلس الوصاية ايضاً من الحكومة الفرنسية اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الوصاية، بعد إجراء مشاورات جديدة مع الشعب.[Brian Digre,2004. P199]

اعترض الفرنسيون على عناصر تقرير بعثة مجلس الوصاية الزائرة لعام 1955، الذي أوصى بإجراء استفتاءات في كلا الإقليمين (الفرنسي والبريطاني) للسماح للشعب بالاختيار بين الحكم الذاتي والاستقلال، وأن هذا يكون ممكنًا في توغو الفرنسية في غضون بضع سنوات، عندما اجتمع مجلس الوصاية في شباط 1956، جادل بارغس(Bargs) ممثل فرنسا، بأن حكومته أكثر تفاؤلاً من البعثة الزائرة فيما يتعلق بالتطور السياسي في توغولاند الفرنسية.[Brian Digre,2004. P199]

بحلول عام 1956، كانت ساحل الذهب على وشك الاستقلال التام، وفي توغو نفسها، كانت هناك شعبية متزايدة للمطالبة القومية بالاستقلال. وكان هناك أيضًا مسألة الانتقادات اللاذعة التي واجهتها فرنسا من الدول المناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة، وحثها المتكرر على الوفاء بالتزامات نظام الوصاية في توغو. استجابةً جزئيًا لكل

هذه الضغوط، أُنشئت "جمهورية توغو المتمتعة بالحكم الذاتي" عام ١٩٥٦. ومن خلال هذا الإجراء، سعت الحكومة الفرنسية فورًا إلى منح الإقليم ما زُعم أنه حكم ذاتي، مع الحفاظ عليه في الوقت نفسه ضمن الاتحاد الفرنسي، منهيةً بذلك إشراف الأمم المتحدة على الإقليم، ومبددةً أي فرص متبقية للتوحيد. [D. E. K. Amenumey 1958, p.54]

أصدرت الحكومة الفرنسية في 24 حزيران 1956، قانون الإطار، الذي هدف الى إعادة تنظيم شاملة لعلاقات فرنسا مع مستعمراتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[Oxford. Berg, 2002, pp.65-66] أُلغيت الهيئات الانتخابية المزدوجة التي كانت تُفضّل المواطنين الفرنسيين، ومُنح الأفارقة حق الاقتراع العام، مُنحت المجالس الحكومية، التي تُنتخبها جمعيات إقليمية فردية، صلاحيات تنفيذية محدودة، وأصبح رئيس المجلس، في الواقع، رئيس وزراء، مع ذلك، انتقد القوميون الأفارقة استمرار السيطرة الفرنسية على أنشطة حكومية مهمة، مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعديد من الشؤون الاقتصادية، كما هاجموا إعادة التنظيم التي تهدف إلى بلقنة اتحادات غرب أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الاستوائية لتسهيل استمرار الهيمنة الفرنسية.[Anton endereggen ,1994,P.36]

في ٢٣ حزيران ١٩٥٦، بعد وقت قصير من إجراء الأمم المتحدة استفتاءً في توغولاند البريطانية لمعرفة آراء الشعب بشأن الاتحاد مع ساحل الذهب، أقرّ البرلمان الفرنسي القانون الأساسي يُخوّل الحكومة إصدار نظام أساسي جديد لتوغولاند بمرسوم، ومع ذلك، كان من المقرر أن يدخل النظام الأساسي الجديد حيز التنفيذ مؤقتًا، وكان من المقرر تنظيم استفتاء لشعب توغولاند للاختيار بين النظام الأساسي واستمرار الوصاية. وإذا اختاروا النظام الأساسي، فسيصبح نهائيًا عندما توافق الأمم المتحدة على إنهاء اتفاقية الوصاية المتعلقة بتوغو. . [D. E. K. Amenumey 1975, p.54]

نصّ النظام الأساسي الجديد، الذي صدر في 24 آب 1956، على الاستقلال الإقليمي والإداري والمالي للإقليم، ومنح شعبه حق إدارة شؤونهم الخاصة بشكل كامل، مع احتفاظ الأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية بحق التشريع في عدد من المجالات، وكان هذا الأخير مسؤولاً أيضاً عن الدفاع، والشؤون الخارجية، والعدل، والأمن، والمالية، والتجارة الخارجية، والجمارك، والتعليم الثانوي والعالي، والحريات العامة، وإلى جانب ذلك، ولإدارة الشؤون المشتركة، ووفقاً لرغبات الجمعية الإقليمية، سيظل شعب توغو ممثلاً في البرلمان الفرنسي وجمعية الاتحاد الفرنسي.[Brian Digre,2004. P199]

دخل النظام الأساسي الجديد حيز النفاذ في 30 آب عام 1956، مع تدشين "الجمهورية المستقلة". وفي الوقت نفسه، حددت الحكومة الفرنسية موعد الاستفتاء في 28 تشرين الأول من العام نفسه، وكان هذا التاريخ مُسبقًا عمدًا بوقت طويل عن موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى لا تتمكن من وضع أي شروط مسبقة قد تراها ضرورية، ثم دعت مجلس الوصاية إلى إرسال بعثة مراقبين لمشاهدة الاستفتاء كان أعضاء المجلس مشككين في ذلك.[Brian Digre,2004. P199]

ومع افتقارها للتأييد الذي كان سيصاحب إشراف الأمم المتحدة، مضت الحكومة الفرنسية قدمًا في خططها لإنشاء "جمهورية توغو المتمتعة بالحكم الذاتي، وبدون انتخابات جديدة، أصبح المجلس الإقليمي هو المجلس التشريعي، وعُيّن نيكولاس غرونيتسكي (Nicolas Grunitzky)(12 أيلول 1956- 6 أيار 1958)، صهر أولمبيو الموالي لفرنسا ورئيس حزب التقدم التقدمي، رئيسًا للوزراء، مع إدخال الاقتراع العام والاقتراع السري، أمل الفرنسيون أن يحظى الاستفتاء، المقرر إجراؤه في 28 أكتوبر/تشرين الأول، باعتراف دولي، لكن حزبي اتحاد

العمال وجوفتو، اعتقادًا منهما بأن النتيجة مُحَكَّمة، دعيا أنصارهما إلى الامتناع عن التصويت [Jean de Menthon, 1993, p.121].

عُيّن غي بيرييه دي فيرال، عضو مجلس الدولة الفرنسي، للإشراف على الاستفتاء، وتضمنت القائمة الانتخابية التي صدرت في 12 أكتوبر/تشرين الأول 1956، (437،479) ناخبًا، أما حزبي اتحاد العمال و جوفينتو ، اللذان اعتبرا أن النظام الأساسي مجرد خطوة على طريق الاستقلال، وليس المرحلة النهائية، ولذلك، قررا مقاطعة الاستفتاء. هذا يعني، أن الاستفتاء لن يكشف، مبدئيًا، عن الصورة الحقيقية لتأثير الرأي السياسي داخل الإقليم. خلصت الحكومة الفرنسية، وحكومة "جمهورية توغو المُتمتّعة بالحكم الذاتي، إلى أن الاستفتاء قد أظهر، أغلبية ساحقة من الناخبين لصالح النظام الأساسي وإنهاء الوصاية، وبناءً على ذلك، دعت فرنسا الأمم المتحدة إلى إنهاء اتفاقية الوصاية، وبدلاً من ذلك، قررت هيئة الأمم المتحدة إرسال لجنة إلى توغولاند لدراسة الوضع برمته في الإقليم الناتج عن التطبيق العملي للنظام الأساسي الجديد والشروط التي يُطبق بموجبها، كما دعت إلى تشكيل الجمعية التشريعية للإقليم في أقرب وقت ممكن على أساس الاقتراع العام للبالغين. [D. E. K. Amenumey 1975, p.55]

قدمت اللجنة تقريرها في 25 يوليو/تموز 1957، وذكرت، من بين أمور أخرى، أن إجراء انتخابات للجمعية التشريعية وغيرها من الهيئات التمثيلية في توغو على أساس الاقتراع العام للبالغين من شأنه أن يمثل تطبيقًا لمبدأ ديمقراطي مهم مجسد في النظام الأساسي، وقد يسهم في تهيئة مناخ سياسي أكثر ملاءمة، حيث تم دعم جميع سكان توغو خلف المؤسسات السياسية الجديدة التي أنشأها النظام الأساسي، وبما أن مسار النقاش في مجلس الوصاية واللجنة الرابعة أشار إلى أن غالبية الدول الممثلة في الأمم المتحدة لن توافق على إنهاء الوصاية على أساس النظام الأساسي، قررت حكومة توغو الاستسلام ووعدت بإجراء انتخابات جديدة..[FRUS,1956,P168-70]

أُحيلت الانتخابات إلى الجمعية التشريعية على أساس الاقتراع العام للبالغين. والأهم من ذلك، أنها وافقت على السماح للأمم المتحدة بالإشراف على هذه الانتخابات عام ١٩٥٨.[FRUS,1956,P168-70]

كان هذا تنازلاً للوحدويين وأنصارهم في الأمم المتحدة، الذين أصرّوا دائماً على إشراف هيئة محايدة على الانتخابات في توغو. كان استيفاء هذا الشرط هو ما بشّر بعودة الوحدويين إلى المنافسات الانتخابية في توغو. انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد ماكس دورسينفيل من هايتي لمنصب مفوض الأمم المتحدة للانتخابات في توغو الفرنسية.[U.N1957,P.166]

كان من المقرر إجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٥٨. وتضمن قانون اعتمدته جمعية توغو في ٢٠ شباط ١٩٥٨ أحكاماً تتعلق بتكوين الجمعية، ومؤهلات المرشحين، وتنظيم الانتخابات. حدد القانون عدد النواب بـ 46 نائبًا، وأدخل مبدأ الاقتراع الفردي. وحدد المؤهلين للتصويت بأنهم الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 21 عامًا فأكثر، والذين أقاموا في دوائرهم الانتخابية لمدة لا تقل عن ستة أشهر، والمسجلين رسميًا في جداول الناخبين في دوائرهم. [U.N, 1958,P.133-134]

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إرسال لجنة إلى توغو للتحقيق في الوضع، ودعا تقريرها الصادر في تموز 1957 إلى إجراء انتخابات جديدة للجمعية التشريعية على أساس الاقتراع العام. وفي تشرين الثاني، وافق روبرت أجافون، ممثل الوفد الفرنسي، على هذا المطلب. وأشار إلى أنه على الرغم من أن توغو دولة فتية، إلا أنها أثبتت في مجال الديمقراطية أنها لم تعد بحاجة إلى دروس تتعلمها من أي أحد، وكبادرة تصالحية وحرصًا منها

على إنهاء الوصاية، وافقت فرنسا على إجراء انتخابات للجمعية التشريعية قبل نهاية عام 1958. وفي تنازل آخر وأهم، وافقت فرنسا على إشراف هيئة الأمم المتحدة على التصويت [U.N, 1958,P.133-134]

عُيّن ماكس دورسينفيل من دولة هايتي مفوضًا للأمم المتحدة لانتخابات الجمعية التشريعية الجديدة التي. وقد ضمن وجوده لكلٍّ من اتحاد العمال التوغولي (CUT) وحزب الشباب التوغولي (JUVENTO) الإشراف المحايد الذي طالبا به طويلًا. كما مدد فترة التسجيل، مما زاد بشكل كبير من عدد الناخبين في القاعدة الجنوبية للمعارضة. جرت الانتخابات في 27 نيسان 1958 وكانت النتيجة فوزًا كاسحًا غير متوقع لكلٍّ من اتحاد العمال التوغولي وحزب الشباب التوغولي، حيث فازا معًا بـ (29) مقعدًا من أصل (45) مقعدًا. وخلص دورسينفيل في تقريره الذي رفعه الى هيئة الأمم المتحدة قائلاً : " ***إلى أن الانتخابات كانت حدثًا تاريخيًا بارزاً في مسيرة توغو السياسية. اذ لأول مرة، دُعي الشعب التوغولي إلى انتخاب جمعية تشريعية على أساس الاقتراع العام للبالغين. وكانت النتائج انعكاسًا صادقًا لرغباتهم. إن السلطة الإدارية والأمم المتحدة تفخران بمساهمتهما في تحقيق التقدم الذي مكّن من تحقيق هذه النتيجة***" [U.N, 1958,P.133-134]

مارس الفرنسيون وحلفاؤهم التوغوليون نفوذهم وأنتجوا تصويتًا ساحقًا لصالح. حافظت توغو على علاقات قوية مع فرنسا. إلا أن عدم إدراج الاستقلال كخيار، وعدم موافقة الأمم المتحدة، أدى إلى اعتراضات دولية. ونتيجةً لذلك، لم يحظَ الاستفتاء بقبول واسع النطاق، وربما لم يعكس بدقة رغبات السكان. بعد عامين، انعكست النتائج في انتخابات أُجريت تحت إشراف الأمم المتحدة. بقيادة توغوية جديدة برئاسة سيلفانوس أولمبيو، سارعت المنطقة المشمولة بالوصاية الفرنسية نحو الاستقلال عام ١٩٦٠[U.N, 1958,P.133-134].

6.الخاتمة:

ارادت الدول الاستعمارية الاوربية المانيا، بريطانيا، فرنسا توسيع الرقعة الجغرافية لمستعمراتها، والوصول الى السواحل الافريقية، فبعد انعقاد مؤتمر برلين (1884-1885) الذي قسم قارة افريقيا بين دول الاستعمار الأوربي، تحصلت المانيا على توغولاند، على الرغم من منافسة الدول الاوربية لها لاسيما بريطانيا وفرنسا، اللتان ارادتا ان يكون لهما موطئ قدم في تلك المناطق، اتبعت المانيا سياسة الحكم المباشر في توغولاند وربطها ادارياً وسياسياً بحكومة الرايخشتاغ في برلين، مارست المانيا سياستها الاستعمارية واستولت على اقتصادها وفرضت الضرائب التي اثقلت كاهل السكان ، لكن رغم ذلك قامت المانيا ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، استمرت توغولاند خاضعة للحكم الألماني قرابة مئة عام حتى سنة 1914، اذ تم تقاسمها بين بريطانيا وفرنسا ومارست كلا الدولتين سياسة استعمارية تجاه توغولاند وجندتا الرجال ليشاركوا في المعارك وفرضتا الضرائب ايضاً، أدى ذلك الى الاستياء والتذمر من السياسات الاستعمارية لاسيما بعد تقسيم توغولاند بين فرنسا وبريطانيا ، لتبدأ مرحلة من الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية التي رفعت شعار الوحدة والاستقلال، والتي تمخضت عنها ظهور المقاومة والنشاط السياسي المناهض في كلا إقليمي الوصاية، وظهور أحزاب سياسية وطنية مارست نشاطها وواصلت نضالها ووحدت كلمتها المطالبة بالاستقلال، لم يستطع شعب توغولاند البريطانية من الحصول على استقلالهم بسبب صرامة الحكم البريطاني كما لم يكن هناك وعي كبير بالحقوق السياسية في توغولاند البريطانية اذ تم دمجها قسرًا في مستعمرة ساحل الذهب وجاء ذلك بمساعدة هيئة الأمم المتحدة التي اخلت بواجبها تجاه الشعوب ونتيجةً لذلك، فقدت اسمها وهويتها وحقوق ميلادها كأمة، ، في حين اثمرة جهود الأحزاب الوطنية في

إقليم توغولاند الفرنسية، بان تخضع الحكومة الفرنسية لمطالب التحرر والاستقلال، وتم ذلك بإعلان استقلال توغلاند الفرنسية بعد تغيير اسمها الى توغو في عام 1960.

المستخلص باللغة الانكليزية

Togo was one of the African countries that fell under European colonial rule in 1884. Germany controlled it, imposing its policies of direct rule through taxation, forced labor, and other measures. Togoland remained under German rule until the outbreak of World War I in 1914, when it was placed under the military administration of the Allied Powers. After the war, the western part of the colony was administered by Britain, and the eastern part by France. According to the decisions of the Paris Peace Conference in 1919, and formalized in 1922, Togoland officially became a League of Nations mandate territory, divided for administrative purposes between France and Britain. The partition decision led to widespread popular discontent, marking the beginning of a new phase of resistance against the division of the country and calls for its reunification. This was met with colonial resistance, which fostered intellectual and national consciousness and gave rise to national political figures who opposed colonialism. This was accompanied by the emergence of political parties that demanded unity between the two parts of Togoland and independence.British Togoland was merged with the Gold Coast colony in 1957, while French Togoland gained formal independence and international recognition in 1960.

-7

قائمة المصادر:

1– T. C. Addra et A. K. Fahem et al , Atlas de développement régional du Tog, Ministère du Plan et des Mines, Lomé, 1993,P.

2- kate skinner, the fruits of freedom in British Togoland: Literacy, politics and Nationalism 1914-2014, Cambridge University press, 2015. p.14-25.

3- A. K. Akibodé, Développement rural intégré et milieu paysan dans la région des Savanes (Nord Togo), Bulletin de l'Association des Géographes Français, 1990, pp. 237-248.

4–Andrew Zimmerman, Alabama in Africa: Booker T. Washington, the German Empire, and the Globalization of the New South.p.65.

5- Christel Adick, Colonial Education and the World Market: The Cotton School Experiment in German Togo (1900–1914). p. 43.

6-طلعت غنام ، توجو، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد (27) ، السنة 3، ربيع الأول 1387–يونيو1967

7– Davidson, Basil. West Africa Before the Colonial Era: A History to 1850. London: Longman, 1959, p. 41.

8- **Gérard, Albert.** *African Traditional Religions and Christianity in Togo.* Cahiers d'Études Africaines, 1962, p. 8.

9-طلعت غنام ، المصدر السابق، ص 1.

10- Adjeoda, R. Ordre politique et rituels Thérapeutiques chez les Tem du Togo. Archives des Sciences Sociales des Religions, 2001, p. 33.

11- Sir Hugh, C., German Colonies: Togo. A plea for the Native Races , London, 958 p. 77; Njuafac Kenedy Fonju, *Cross Current Int Peer Reviewed J Human Soc Sci, Sept, 2022; 8*(7): p.99.

12- شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ط2، الرياض، 2002، ص 232

13- غوستاف ناختيغال(1834–1885): مستكشف وطبيب في الجيش الألماني، كان مولعاً بالسفر والترحال، استقال من الجيش، وقام برحلة من شمال افريقيا وبالتحديد من مدينة طرابلس مخترقاً الصحراء الكبرى الى بحيرة تشاد ثم توجه بعد ذلك الى واداي ودارفوار عن طريق النيل، عُين ممثل لألمانيا في افريقيا فعمل على توطيد نفوذ المانيا. ينظر: المصدر نفسه، ص 232.

14– المصدر نفسه، ص .ص 232–233.

15– شوقي الجمل وعبد الله وعبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998، ص 75.

16– Njuafac Kenedy Fonju, *op.cit*, p.99.

17– نظام إدارة الشركات: ان الاستعمار الألماني بدأ اساساً على اكتاف الشركات التجارية، وكان المستشار بسمارك يصر على ان تتحمل المجموعات التجارية مسؤولية إدارة المناطق التي تسيطر عليها، وان تتحمل كل المصروفات المتعلقة بهذه المناطق، ولكن هذه الشركات الألمانية فوجئت بثورات عارمة في كل مكان ، مما جعلها عاجزة عن مواجهة هذه الثورات بامكانياتها المحدودة، الامر الذي اضطرها الى طلب العون من الحكومة الألمانية وانتهى الامر بتنازل هذه الشركات عن سيادتها للحكومة الألمانية. ينظر: شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق ، ص 74.

18– Njuafac Kenedy Fonju, *op.cit*, p.99.

19– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 76.

20– المصدر نفسه، ص 77.

21– المصدر نفسه، ص 77.

22– المصدر نفسه، ص 78.

23– المصدر نفسه، ص 79.

24- Lugard, F. D. The Dual Mandate in British Tropical Africa. London: Blackwood. 1923.

25- Daketsey E.D. *The Northern Ewe Under Mandatory Rule 1914-1946: Myth or Reality?* Legon. University of Ghana. 1985. 240 p.57.

26- Ibid, p. 59.

27- Agbessi Laglo, British Togoland Movement: An Offshoot Of historical Creations**,** Faculty of Humanities, and Social Sciences and Education, *SVF-3901 Master's Thesis in Peace and Conflict Transformation … May 2019 , p.1.*

28- Daketsey E.D. Op. Cit, p. 60.

29- معاهدة فرساي: وهي المعاهدة التي وضعت التسويات النهائية للحرب العالمية الأولى بعد انتهائها عام 1918، وقد تم التوقيع عليها في 28 حزيران 1919، بين الدول المنتصرة في الحرب وهي روسيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية، وبين الطرف الخاسر المانيا، بعد مفاوضات استمرت ستة اشهر، تضمنت شروط السلام: إعادة ترسيم الحدود في القارة الاوربية، وإيجاد حلول للمشاكل التي خلفتها الحرب. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة دار الهدى، بيروت، 197، ص 449.

30- Debrunner H.W. *A Church between Colonial Powers*. London. Lutterworth Press, 1965. p.146.

31- Laumann D. *Remembering the Germans in Ghana.* New York. Peter Lang Inc. 2018. p.180.

32- Daketsey E.D. Op. Cit, p. 60

33-Amenumey, D. E. *The Ewe Unification Movement: A Political History.* Accra: Ghana Universities Press. 1989.

34- - Laumann D, Op. Cit, p. 120.

35- League of Nations. The Mandates System: Origin – Principles – Application. Geneve. League of Nations, 1945.

36- Agbodeka F. *Ghana in the Twentieth Century*. Accra. Ghana Universities Press, 1972. p. 152

37- Laumann D., Op. Cit, p. 121.

38- Agbodeka F. Op. Cit, p. 89-92.

39- Skinner, K. The Fruits of Freedom in British Togoland: literacy, Politics and Nationalism, 1914-2014, (African Studies). Cambridge University Press. P. 5.

40- Amenumey D.E.K. Ewe Unification Movement: A Political History. Accra. Ghana University Press. 1989. 374 p.11.

41- Ibid, p.23-29.

42- Lawrance B.N. *Locality, Mobility and "Nation": Periurban Colonialism in Togo's Eweland, 1900–1960.* New York. University Rochester Press. 2007. 304 p.139.

43- Daketsey E.D. *The Northern Ewe Under Mandatory Rule 1914-1946: Myth or Reality?* Legon. University of Ghana. 1985. 240 p.9.

44- Brautigam, Deborah A. and Knack, Stephen, 2004. ForeignAid, Institutions, and Governance in Sub-Saharan Africa. University of Chicago. p. 259.

45- Sylvanus E. Olympio, Togo Problems and progress of anew nation, Africa Today, Vol.7,No.2, April .1960, p.5-7.

46-Charter of the United Nations, Chapter XII, article 76, available at: http://www.un.org/en/documents/charter/chapter12.shtml [last accessed 2 July 2014].

47- Skinner, K. Op. Cit, p. 6.

48- Ibid, p. 6.

49- Ibid, p.7.

50- Thullen G. *Problems of the Trusteeship System: A Study of Political Behavior in the United Nations.*Geneve. Libraire Droz, 1964. 217 p.12.
51- Coleman J.S. *Togoland: International Conciliation.* New York. Carnegie Endowment for International Peace. 1956. 91 p. p. 43-52.
52- Laumann D. *Remembering the Germans in Ghana.* New York. Peter Lang Inc. 2018. 180 p.p.116-119.
53- https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/652(VII) .
54- ttps://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/086/15/IMG/NR008615.pdf?OpenElement .
55- Ibid.
56- Agbessi Laglo, Op. Cit, p. 2.
57- Sylvanus E. Olympio, Op. Cit, p. 6.
58- Kedem, K. (2017). *British Togoland Demands.* Accra: Governance and Electoral Agency .pp. 48-49.
59- Njuafac Kenedy Fonju, *op.cit*, p.104.
60 - Денисова Т.С., Костелянец С.В. Гана: сепаратизм в Западном Тоголенде. *Вопросы истории*.2021. № 10(2). С. 35–45. P. 370-372.
61- Kosi Kedem, *2010 Constitutional Review and the Rectification of the Ghana-British Togoland Union* (Accra,2010).
62- Amenumey, D. E. Op. Cit, p.p. 276-277.
63- Kosi Kedem, *How Britain Subverted and Betrayed British Togoland* (Accra, 2007).
64-وودرو ولسن: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في مدينة ستانستون عام 1856، درس القانون ومارس المحاماة ، ثم التحق بجامعة هوبكنز ليدرس العلوم السياسية والقانونية، كان رئيساً لجامعة برنستون (1902–1910) ، وبين عامي (1911–1913) اصبح حاكماً لولاية نيورجسي، واصبح رئيساً للحزب الديمقراطي في 4 اذار عام 1913، تولى الرئاسة الامريكية بدورتين رئاسيتين ما بين عامي (1913–1921)، توفي في واشنطن عام 1924، ينظر:
Encyclopedia American, Vol.29,American Corporation, U.S.A,1962,p.6.
65- Brian Digre, French colonial expansion at the Baris peace conference: the partition of Togo and Cameroon, Vol.13/14, 1990, p. 219 – 229.
66- Lugard, F. D., op.cit,p.30.
67- Brian Digre,op.cit,p. 210.
68- Brian Digre, The United Nations, France, and African Independence: A Case Study of Togo, Journal Article, Vol. 5, 2004, pp. 193- 205.
69- Ibid, p.197.
70- سيلفانوس أولمبيو: سياسي توغولي، ولد في السادس من أيلول عام 1902 في لومي العاصمة من عائلة برازيلية الأصل، درس في المدرسة الألمانية في توغولاند اثناء مدة الاستعمار الالماني، ودرس في كلية لندن للاقتصاد، ثم عاد إلى توغو للعمل لصالح شركة أفريقيا المتحدة. ثم تقلد منصب رئيس غرفة التجارة عام 1941، بعد ذلك انخرط في العمل السياسي واصبح زعيم حزب لجنة الوحدة التوغولية، اصبح رئيس جمهورية توغو بعد الاستقلال عام 1960 حتى عام 1963 عندما تم اغياله على اثر انقلاب عسكري. ينظر:
This article was most recently revised and updated by Encyclopaedia Britannica.
71- D.E.K. Amenumey. 'A Political History ofthe Ewe Unification Problem' Ph.D. Thesis. Manchester 1972, pp.25- 26, 110-11.
72- Togo sent a Deputy to the French National Assembly, two Senators to the Council of the Republic and one Counsellor to the French Senate.

73- homas Hodgkin and Ruth Schachter, French Speaking West Africa inTransition. International Conciliation No. 528. Carnegie Endowment forInternational Peace May 1960. pp.388-89

74- D. E. K. Amenumey, The General Elections In The 'Autonomous Republic Of Togo', April 1958: Background And Interpretation, Journal Article, Vol.16, NO. 1, June 1975, p. 47-65.

75- D. E. K. Amenumey , Op.cit, p.49.

76- Ibid, p. 50.

77- U.N.T.C.O.R., 13th Session 500th Meeting 19 Feb. 1954. Evidence of Apedo-Amah.

78- D. E. K. Amenumey , Op.cit, p.55.

79- U.N.G.A.O.R. Fourth Committee 9th session, 453rd meeting, 2 December 1УМ, Evidence of S. Aquereburu, founding member.

80- Edward Mortimer, France and the Africans 1944-1960 (London, 1969.) p. 166.

81- Brian Digre, Op.cit, p.194.

82- K. Robinson. Political Development in French West Africa. Oxford University Institute of Colonial studies, 1955 p.p 163-164.

83- D. E. K. Amenumey, Op.cit, p.55.

84- Brian Digre, Op.cit, p. 199.

85- Ibid, p.200.

86- D.E.K. Amenumey, op.cit, p. 54.

87- The end of Empire in French west Africa franc's success decolonization , Oxford. Berg, 2002, pp.65-66.

88-. Anton endereggen , franc's relationship with sub-Saharan Africa Westport, conn, Praeger, 1994, pp.34-36.

89- D.E.K. Amenumey, op.cit, p. 54.

90- Brian Digre, Op.cit, p. 199.

91- Ibid, p.200.

92- Jean de Menthon, A la rencontre du Togo, Paris , 1993, p.121.

93- D.E.K. Amenumey, op.cit, p. 55.

94- Telegram from the Department of State to the Embassy in France," Confidential, Washington, 22 December 1956, FRUS, 168-70

95- Telegram from the Embassy in France to the Department of State," Confidential, Paris, 20 December 1956, in Foreign Relations of the United States, 1955-1957, vol. 18, Africa, (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1989), 167.

96- U.N.G.A.O.R. General Assembly Resolution 1182 (XII) 29 Nov. 1957.

97- U.N.T.C.O.R. Doc T/1392. Report of the U.N. Commissioner forthe supervision of the Elections in Togoland under French Administration byMax H. Dorsinville 23 October 1958, para. 133-134.

98- Ibid, p. 2002.

99- Ibid,p. 2002.

100- Ibid, p. 193.